الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٨
المعقودة يوم الاثنين
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس: السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

البند ٩٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.8
06 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

9581678

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/49/18، A/49/287-S/1994/894، A/49/403 و 404 و 464 و 499)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/49/271، A/49/287-S/1994/894، A/49/312 و 331 و 362 و 381 و 402)

١ - السيد زوبي (الأردن): تحدث في البند ٩٤ من جدول الأعمال، فقال إن حالة الحرب بين الأردن واسرائيل قد انتهت بتوقيع إعلان واشنطن في تموز/يوليه ١٩٩٤؛ بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى اتفاقات أخرى من أجل التوصل الى سلم شامل ودائم في الشرق الأوسط يمهد الطريق للتعاون الإقليمي. وأضاف قائلا إن الأردن يرحب بالتطورات التي حصلت في الحالة الفلسطينية - الاسرائيلية وتُوجت بالاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا الذي يضع الأساس لمناقشة القضايا الحرجة المتعلقة بالمركز النهائي لمدينة القدس، والمستوطنات الاسرائيلية، واللاجئين، وتقرير المصير، والسيادة. وأجرى إشارة الى المسؤوليات التي تقع الآن على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية في بناء بلد مستقل، واختتم بيانه قائلا إن قيام مؤسسات فلسطينية على الأراضي الفلسطينية يشكل خطوة في اتجاه تحقيق الهدف المشروع الذي هو هدف تقرير المصير.

٢ - السيد سلابي (الجمهورية التشيكية): قال إن حماية الأقليات الوطنية والعرقية والدينية والثقافية تصبح مشكلة ملموسة كلما تعرضت هذه الأقليات للتمييز أو القمع. وذكر أن مظاهر العنصرية والفاشية وكره الأجانب ازدادت كثيرا في بلده منذ انهيار الشيوعية، على الرغم من أن أعمال العنف التي تنطوي عليها هذه المظاهر يصعب وصفها بأنها أعمال تمييز عنصري سافرة. وأضاف أن الأقليات الوطنية تتوفر لها ظروف متكافئة لتحقيق ذاتها، إذ أنه ليس هناك أي فئة تُعامل معاملة تفضيلية في الحصول على التعليم أو العمالة إلا من خلال الامتياز الذي تقوم بموجبه الدولة بتمويل وضمان التعليم باللغات الأم لمختلف الأقليات. ونظرا لعدم وجود أي لغة رسمية، فإن لغات الأقليات، باستثناء لغة الغجر التي لم يقبل أهلها بعد صيغتها المرمَّزة، تتمتع بمركز مساو لمركز اللغة التشيكية؛ وبالرغم من أن الغجر هم في كثير من الأحيان هدف للتمييز، فإنه يجري اتخاذ اجراءات ايجابية لتعزيز مركزهم في المجتمع؛ وتُتخذ كذلك تدابير لمقاومة تخويف الأقليات والمناداة بالعنصرية وكراهية الأجانب؛ فالعنف العنصري، على سبيل المثال،

يُعاقب عليه قانونا؛ وعلاوة على ذلك تركز مختلف الجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية على الدفاع عن حقوق الإنسان ومقاومة جميع أشكال العنصرية والقومية وكراهية الأجانب وعدم التسامح.

(السيد سلابي، الجمهورية التشيكية)

٣ - وأشاد، في سياق أعم من ذلك، بالانتصار الذي حُقق على الفصل العنصري، لكنه أضاف لا يمكن تجاهل مختلف أشكال العنصرية التي لا تزال قائمة في مختلف أنحاء العالم. وذكر أن بلده يرحب، لذلك، بتعيين مقرر خاص يُعنى بالأشكال الحديثة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بها من عدم التسامح. ثم قال إنه ينبغي للأمم المتحدة، في هذا الصدد، أن تبذل قصاراها لضمان محاكمة مرتكبي إبادة الأجناس في رواندا و "التطهير الإثني" في يوغوسلافيا سابقا.

٤ - ونوه بأن بلده يحترم حق الدول في تقرير المصير بوصفه مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي المضمنة في الميثاق؛ وبأن للدول أن تمارس الحق في البت بحرية في شؤون تنميتها الاجتماعية والثقافية من خلال تطبيق الديمقراطية وسيادة القانون؛ ولتحقيق ذلك، فإن تطوير الآليات الديمقراطية وتعزيزها وإجراء انتخابات حرة بانتظام تكتسي أهمية قصوى؛ وعلى الرغم من أن الحق في تقرير المصير يكون واضحا تماما في مرحلة الكفاح ضد الاستعمار، فإن تطبيقه فيما يتعلق بالدول القومية أو المتعددة القوميات هو أقل وضوحا. واعتبر أن الهدف الرئيسي من ممارسة هذا الحق هو تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحرة والشاملة للأمم. واستدرك يقول إنه إذا توفرت هذه الشروط فإن أية محاولات تهدف الى الانفصال ينبغي بحثها في سياق السلامة الإقليمية. وأضاف قائلا إن التفسيرات المختلفة لمفهوم "الأمة" أوجدت مشاكل معقدة، لا سيما في المجتمعات المحلية التي ليست منظمة وفقا للمبادئ الأوروبية.

٥ - السيد نصيروف (أذربيجان): أعلن أن تقرير المصير هو حق أساسي من حقوق الإنسان ومبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، وأكد ما لهذا الحق من أهمية قصوى بالنسبة لأذربيجان التي استعادت استقلالها من خلال ممارسته، والتي صارت فيها المساواة بين جميع المواطنين، بصرف النظر عن أصلهم الإثني أو الديني أو اللغوي، مضمونة قانونا. وذكر كذلك أن المواطنين يعبرون عن إرادتهم ومصيرهم من خلال المشاركة في الديمقراطية التمثيلية. وأوضح أن أذربيجان، بوصفها دولة متعددة إثنيا ولغويا ودينيا ملتزمة بمبدأ "الوحدة في التنوع"، وأنها مقتنعة أيضا بأن المبادئ الموجّهة لكل مجتمع ديمقراطي، أي المساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرية الاختيار والتسامح تنطبق على العلاقات الدولية التي ينبغي أن تقوم على احترام السيادة، والمساواة، وسلامة أقاليم الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعايش السلمي.

٦ - وذكر أن التوصل الى حل متسق لمشكلة الموازنة بين الحق في تقرير المصير ومبدأ السلامة الإقليمية للدول يطرح مشكلة في غاية الصعوبة. وإن الممارسة الفعلية لهذا الحق ينبغي ألا يترتب عليها أي عمل يمس السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتآلف الإثني لأي دولة مستقلة، بل يفترض فيها، على العكس من ذلك، أن تعزز هذا الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية في الدول التي تمثل فيها

(السيد نصيروف، أذربيجان)

الحكومات كامل السكان دون تمييز؛ ولكن الاعتقاد الذي مفاده أن حق تقرير المصير يمكن أن يعزز السلم والاستقرار قد أضعفته الأوضاع المنذرة بالانفجار والتوترات الإثنية المختلفة التي لا يمكن أن تهدأ إلا بتعزيز المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المنصوص عليها في الميثاق، وبإقامة نظام سياسي ديمقراطي يشارك فيه جميع المواطنين، ومنهم الأقليات. وذكر أن النزعة القومية العدائية، والتطرف الديني والسياسي، والإرهاب، والنزعة الانفصالية، تشكل خطرا متزايدا على الأمن والاستقرار، وفقا لما يبينه الاتجاه نحو إساءة تفسير الحق في تقرير المصير بوصفه حق أي جماعة عرقية في إنشاء دولة خاصة بها. وأوضح أن الحق في تقرير المصير يستخدم أحيانا، على نحو ضار، لتبرير التوسع الإقليمي بذريعة حماية المجموعات الإثنية في الدول الأخرى؛ ومن الأمثلة الساطعة على ذلك استخدامه لتبرير اعتداء عسكري على دولة مستقلة بهدف ضم إقليمها.

٧ - وانتقل الى الحديث عن النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية، الذي يدعى أنه ناشئ عن كفاح المجتمع الأرمني من أجل تقرير المصير، فقال إن الوقائع لا تؤيد البيان الذي صدر مؤخرا عن جمهورية أرمينيا والذي مؤداه أنه ليست لها مطالب إقليمية في أذربيجان؛ وأضاف أن جيش أرمينيا يحتل المنطقة، وكذلك أقاليم أخرى أكبر بكثير، وأن الاعتداء و "التطهير الاثني" تسببا، هناك، في تشريد أعداد كبيرة من السكان؛ وباختصار، وعلى الرغم من أن المجتمع الأرمني تمتع دائما باستقلال ذاتي سياسي واقتصادي وثقافي واسع النطاق في أذربيجان، فإن أرمينيا تعمل على إدامة الأسطورة الساخرة، أسطورة النزاع بين المجتمع المحلي في ناغورني كاراباخ وحكومة أذربيجان بهدف تبرير ضم إقليم أذربيجان بحكم القانون. وأعرب عن ثقته في أن المجتمع الدولي لن يُخدع ببيانات الالتزام بمبادئ الميثاق. وقال في خاتمة حديثه إن الأحداث في أذربيجان ينبغي أن تتخذ مثالا على إمكانية تفادي نشوء المنازعات الدموية إذا التزم الحذر في معالجة كل مطلب بممارسة حق تقرير المصير، لضمان المحافظة على التمييز بين تقرير المصير والاعتداء.

٨ - السيد بوشمارينوف (الاتحاد الروسي): قال إن إنفاذ حق البعض في تقرير المصير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا ينبغي أن يؤدي إلى التمييز ضد البعض الآخر، وإن منح الحقوق لإحدى المجموعات السكانية لا ينبغي أن يترتب عليه حرمان مجموعة أخرى من حقوقها؛ وأتبع ذلك بقوله إن تلك هي، للأسف، حالة الروسيين الذين يعيشون في بعض الدول المستقلة حديثا. ورأى أن هذه الحالة لا تستحق

التسامح، لأن الهدف الأول من حق الشعوب في تقرير المصير هو الإنفاذ الكامل لحقوق كل فرد على أساس المساواة وعدم التمييز؛ ولذلك ينبغي النظر إلى الحق في تقرير المصير في سياق أوسع باعتباره وثيق الصلة بالمسائل الأخرى المتصلة بإنفاذ حقوق الأفراد وحرياتهم، بما فيها حقوق الأقليات.

(السيد بوشمارينوف، الاتحاد الروسي)

٩ - وتابع يقول إن الرغبة في مساواة الحق في تقرير المصير بالنزعة الانفصالية هو اتجاه آخر مثير للقلق، وإن تزايد استخدام النخبات والفئات السياسية لشعار تقرير المصير بهدف الوصول الى السلطة والمحافظة عليها هو ذو دلالة خاصة، وأن ذلك يؤدي عمليا، في أحيان كثيرة، إلى قيام الدكتاتوريات، ويصحبه هدر للدماء وانتهاك حقوق الأفراد.

١٠ - وواصل كلامه قائلا إن المجتمع الدولي يجب أن يتوصل الى نهج جديدة لإنفاذ الحق في تقرير المصير، وأن يحدد معايير ترشد هذه العملية المتعددة الأوجه والمتناقضة. وأضاف أن هذه المعايير ينبغي أن تشمل تعريفا واضحا للعلاقة بين الحق في تقرير المصير ومبدأ صون السلم والأمن على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية؛ ومقاومة الارهاب الذي يمارس بحجة تقرير المصير؛ ورفض أية أعمال تنتهك السلامة الاقليمية للدول الديمقراطية المستقلة أو تزعزع أسسها؛ وبحث العلاقة بين تقرير المصير واحترام سائر حقوق الانسان وحرياته؛ والاحترام التام لمبدأ عدم التمييز، لا سيما فيما يتعلق بممثلي الأقليات؛ والتطبيق غير المشروط للمعايير الانسانية الأساسية في ظروف التوتر المحلي والنزاع المسلح وحالات الطوارئ.

١١ - وذكر أن المعيار الرئيسي لتقييم الحق في تقرير المصير هو المدى الذي تتعزز ضمنه، بإنفاذ هذا الحق، حماية حقوق الانسان واستقرار المجتمع ورفاهه. وقال في خاتمة كلمته إن هذه المعايير ينبغي أن تستخدم كأساس لعمل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي كله، وأن تجسد في صك مناسب من صكوك الأمم المتحدة تستلزم الحقائق الراهنة اعتماده.

١٢ - السيدة فريتشي (لختنشتاين): أكدت نجاح الأمم المتحدة في مجال تقرير المصير، هذا المبدأ المتأصل في المفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الكائنات البشرية، الذي تقوم عليه معظم النظم السياسية. وأضافت أن مبدأ تقرير المصير، وقد ثبتت جدواه في عملية إنهاء الاستعمار، ينطبق في حالات أخرى مثل الحالة التي تحرم فيها بعض المجموعات من تطلعاتها وهويتها. وقالت إن الحرمان يدفع بهذه المجموعات الى خوض الكفاح المسلح من أجل الانفصال.

١٣ - وعللت بذلك تقديم بلدها لمقترحات في السنوات الأخيرة، ونوهت باقتناعه بأن مبدأ تقرير المصير اكتسب أهمية جديدة وبأنه ينبغي صياغته في شكل أداة تطلعية من شأنها أن تساعد المجتمع الدولي في مواجهة المآسي التي كثيرا ما تظهر في العالم. وأوضحت أن الهدف من المبادرة المقترحة هو إيجاد طرق للتعبير، على نحو معقول، عن طموحات مقبولة من هذا النوع، وذلك عن طريق خيارات حرة تتراوح من الإدارة الذاتية المحدودة والأساسية الى الحكم الذاتي الداخلي الفعلي. وأضافت أن الاقتراح يتوخى أيضا استحداث آلية لتهدئة المنازعات وتسويتها. وسلّمت بأن هذا الاقتراح ليس علاجا لجميع

(السيدة فريتشي، لختشتاين)

المآسي، لكنها اعتبرت أنه سيساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع الدولي وفي صيانة السلم والأمن الدوليين. وقالت في خاتمة بيانها إن بلدها قدم منحة لوضع برنامج للبحث بشأن تقرير المصير، كمساهمة منه في الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، وذلك بهدف مواصلة بحث الموضوع في إطار أكاديمي قبل مواصلة مناقشته داخل اللجنة.

١٤ - السيد ياسين (السودان): قال إن انتصار شعب وحكومة جنوب أفريقيا على الفصل العنصري يمثل لحظة مشرقة في تاريخ الكفاح ضد العنصرية، وأثنى كذلك على حكومة جنوب أفريقيا لسياسة المصالحة التي تتبعها. ولكنه أضاف أن التمييز العنصري لا يزال سائدا في بعض مناطق العالم. وذكر أن بلده يشعر بالسخط إزاء أعمال العنف التي ترتكب ضد الأجانب والمهاجرين في أجزاء من أوروبا، كما أنه يشعر ببالغ القلق إزاء محنة الأقليات المسلمة التي يمارس ضدها التمييز العنصري على أسس دينية والتي يقع أفرادها أحيانا ضحايا للعنف العنصري.

١٥ - وتابع يقول إن بلده يدين عملية إبادة الأجناس التي تُرتكب ضد السكان المسلمين العزل في البوسنة والهرسك ويتوجه بنداء الى المجتمع الدولي لوقف هذه الإبادة. وأعرب عن أسفه لحالة العمال المهاجرين واللاجئين، لا سيما النساء والأطفال، الذين تُساء معاملتهم في كثير من الأحيان، وقال إنه يتطلع الى وضع عهد دولي يضمن حقوقهم الأساسية.

١٦ - وواصل كلامه قائلا إن حق الشعوب في تقرير المصير، أي حق الشعوب المستقلة في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا يزال حقا نافذا. غير أن معظم البلدان تتألف من أقليات إثنية ولغوية ودينية وثقافية متميزة، ومن الضروري تحقيق توازن بين احترام حقوق الأقليات والمحافظة على الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية.

١٧ - الآنسة فونيسكا (فنزويلا): قالت إن بلدها ما فتئ يدعم الأمم المتحدة في عملها الرامي الى استئصال العنصرية. وأضافت أن الأحداث التاريخية في جنوب أفريقيا أثبتت أن جهود المجتمع الدولي يمكن أن تثمر، وأنه ينبغي مواصلة تقديم الدعم الى هذا البلد. وأوضحت أن الثبات والعزم لازمان كذلك فيما

يتعلق بالبوسنة والهرسك ورواندا؛ واعتبرت، إجمالا، أن الجرائم التي ترتكب بدوافع عنصرية يجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب، وأن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المتهمين بانتهاك القانون الدولي الإنساني ستكون خطوة في هذه الاتجاه.

١٨ - وتابعت تقول إن وفد بلدها يرحب بتوافق الآراء الذي ينعكس في إعلان فيينا، ويؤيد بقوة قرار لجنة حقوق الانسان بشأن التدابير الرامية الى مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية. وأعربت عن أملها أن يتاح تقرير المقرر الخاص بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

(الآنسة فونيسكا، فنزويلا)

١٩ - ومضت تقول إن النجاح في إنجاز برنامج العمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري سيتطلب عملا حازما من جانب الحكومات، وكذلك تعزيز هيئات الأمم المتحدة؛ ومن الضروري تعليم مبادئ عدم التمييز والتسامح، التي هي أركان الوئام الاجتماعي، وينبغي تنفيذ التدابير في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي سواء بسواء.

٢٠ - وكررت، في خاتمة بيانها، إبداء تأييد بلدها لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وللجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الميدان. ورحبت بالاتفاقات التي أبرمت مؤخرا في الشرق الأوسط، وأعربت عن أملها أن يؤدي ذلك الى تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة.

٢١ - السيد توراي (سيراليون): أعرب عن أمله أن يذكي القضاء السلمي على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا إحساس المجتمع الدولي بالقيمة الكامنة وراء مكافحة التمييز العنصري. وقال إن وفده يرحب بقرارات مجلس الأمن بإنشاء لجنة الخبراء من أجل رواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهدف محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في هذين البلدين؛ ونظرا لجسامة المهمة التي يضطلع بها المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، فلا غنى عن قيام المجتمع بتيسير عمل المقرر الخاص وقيام الأمانة العامة بتوفير الموارد اللازمة.

٢٢ - وأعلن أن بلده يعتزم المصادقة، بأسرع ما يمكن، على جميع صكوك حقوق الإنسان التي لم ينضم إليها كطرف بعد، ويرى ضرورة استمرار القضاء على التمييز العنصري كبند هام على جدول أعمال الجمعية العامة؛ كما أنه يدعم جوهر حق الشعوب في تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية.

٢٣ - السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك): قال إن مجلس الأمن كان محقا في عدم رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا إلا بعد الوفاء بجميع المتطلبات؛ ومن الضروري حاليا تدعيم الاتجاه الديمقراطي في هذا البلد عن طريق تنشيط تنميته.

٢٤ - وأضاف قائلا إن حكومته تجد، في ضوء ما سبق، أن قرار مجلس الأمن بتخفيف الجزاءات المفروضة على الجمهوريتين اليوغوسلافيتين السابقتين صربيا والجبل الأسود، المستمرتين في الاستخفاف بقرارات مجلس الأمن، غير مفهوم؛ فتقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري، لعام ١٩٩٣ (A/48/18)، أكد من جديد وجود صلات بين هذا البلد والميليشيات الصربية والمجموعات شبه العسكرية المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلده وفي الأراضي الكرواتية الخاضعة لسيطرة الصرب؛ وهناك مذكرة شفوية من الأمين العام (S/1994/5/Add.70)، صدرت مؤخرا، تشير إلى أن انتهاكات صربيا لحدود البوسنة مستمر بصفة روتينية؛ ثم أن نظام بلغراد مستمر في تحدي عدد كبير آخر من قرارات مجلس الأمن، كما هي الحالة عدم تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

(السيد شاكر بيه، البوسنة والهرسك)

٢٥ - واستطرد قائلا إن النظام نفسه يداوم على انتهاك حقوق الإنسان للأقليات من السكان المقيمين داخل حدوده: السكان المنحدرين من عرق ألباني في كوسوفو، والمسلمين في سنجك، والكرواتيين والهنغاريين في فويفودينا. وعلاوة على ذلك فإن هذا النظام لم يف بالتزاماته بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأوضح أن مبادرة وفده لمنع ممثلي بلغراد من حضور الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية تحركها اعتبارات قانونية لا سياسية؛ فجميع الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة مطالبة باتخاذ الخطوات الرسمية لتخلفها في الاتفاقية، لكن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تقم بذلك.

٢٦ - وشجب تخلف مجلس الأمن عن متابعة العمل بالتزاماته بوقف "التطهير العرقي". وذكر أنه، على الرغم من البيان المشترك (S/1994/835) الذي صدر عن الممثل الخاص للأمين العام ونائب رئيس بلده وحث على وزع قوة الأمم المتحدة للحماية في بانيالوكا، لم يتخذ أي إجراء؛ وعلاوة على ذلك فإنه مما يدعو إلى الأسف الشديد أن بلدان مجموعة الاتصال (الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) لم تف بالتزاماتها المعلنة باتخاذ إجراء ضد قوات كراديتش إذا رفضت خطة السلم التي وضعتها المجموعة المذكورة والتي ينبغي أن يكون إنفاذها هو الهدف الفوري للمجتمع الدولي. واعتبر أن إفساح المجال أمام المغالاة في المشاعر الوطنية لكي تنمو بقوة في البلقان يشجع الايديولوجيات العنصرية على الازدهار في أماكن أخرى: في شرق وغرب أوروبا والاتحاد الروسي ورواندا.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه ينبغي لبلدان مجموعة الاتصال أن تكفل أيضا توجيه الترتيبات الدستورية نحو توحيد بلده بدلا من تكريس الفصل العرقي. وتوقع للمحكمة الجنائية الدولية أن تعزز المصالحة إذا حصلت على تمويل كاف وتحررت من النفوذ السياسي للذين يؤيدون السلم بأي ثمن، ووجه شكره لهؤلاء الذين جهدوا في تمويل المحكمة وجمع الأدلة.

٢٨ - وأوضح أن حكومته قامت، من أجل تعزيز عملية المصالحة، بدعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارة أراضيها. وأبدى اغتباطها بالالتزام الذي أظهرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشغلها مركز الريادة في سنة الأمم المتحدة للتسامح في عام ١٩٩٥، كما أبدى ترحيبها بالجهود التي تبذلها هذه المنظمة والمنظمات الأخرى لتعزيز المجتمعات المتعددة الأطراف، وتمنى أن تساعد هذه الجهود، يوما ما، على تشجيع ازدياد التسامح في بلده. ورأى أن هناك طرقا أخرى كثيرة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز بها التثقيف، وبالتالي، التسامح، في بلده، وذكر أنه يجري حاليا، بالفعل، تنفيذ بعضها. وأعلن أن وفده سيعرض مرة أخرى، في الدورة الحالية، مشروع قرار عن الحالة السائدة هناك، وأنه يأمل أن يكسب تأييدا يفوق حتى ما كسبه في الدورتين السابقتين، فقد حان الوقت لكي يخرج المجتمع الدولي عن صمته بشأن هذه المأساة.

٢٩ - السيدة لغويلا (بوتسوانا): أكدت أن النصر، الذي يثير الاعتزاز، على الفصل العنصري، لا يعني أن العنصرية قد هزمت، فالنضال من أجل المساواة العنصرية والإنسانية لم ينته بعد؛ وينبغي مواصلة النضال ضد أشكال العنصرية المؤسسية. وأضافت أن الحرب الأهلية والنزاع العرقي يؤديان إلى التفكك في مناطق كثيرة من العالم، من أبرزها الدول المتعددة الأعراق؛ وفي بعض الحالات، زاد التطرف الديني من تشجيع التفكك الاجتماعي والاضطراب الاقتصادي. وحثت الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي على السعي إلى الفوز في النضال من أجل السلم في الشرق الأوسط، وأعربت عن أملها أن يتمتع شعب الصحراء الغربية قريبا بممارسة حقه في تقرير المصير. واختتمت كلمتها بإدانة وجود المرتزقة وأنشطتهم في أرجاء العالم.

٣٠ - السيد كولا (ألبانيا): قال إنه لا يمكن إعمال الحق في تقرير المصير في البلقان إلا بإقامة الديمقراطية والاحترام التام لحقوق الإنسان؛ ومن هذا المنطلق، ترغب ألبانيا في إقامة حيز ديمقراطي يضم جميع المناطق التي يقيم فيها الألبانيون بوصف ذلك أفضل طريقة لحل المشكلة الألبانية؛ وقد أدى "التطهير العرقي" إلى إنكار أهم حقوق الإنسان الأساسية: الحق في الحياة. واعتبر أن قبول هذه الظاهرة يقيم سابقة خطيرة للغاية تهدد مستقبل سكان المنطقة.

٣١ - وتابع قائلا إن الأحداث المأساوية التي تشهدها يوغوسلافيا السابقة تظهر بوضوح أن العدوان العسكري والاحتلال الأجنبي لا يزالان يشكلان أخطر تهديد للسلم والاستقرار الدوليين. وذكر أنه، في عام ١٩٨٩، بدأ وطنيو صربيا العدوانيون، في كوسوفو، جهودهم للسيطرة على شعوب اتحاد يوغوسلافيا السابق؛ وتمثلت الخطوة الأولى في إلغاء الحكم الذاتي وإعلان حالة حصار في كوسوفو، حيث أصبح القمع العسكري والسجن والقتل جزءا من الحياة اليومية؛ وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، صوت الشعب الألباني في كوسوفو لصالح الاستقلال في استفتاء أجري هناك؛ وقام، بعد سنة من ذلك، بانتخاب ممثليه

في الانتخابات متعددة الأحزاب، لكن السلطات الصربية لم تعترف بالاستفتاء ولا بالانتخابات، وشددت قمعها للسكان الذين هم من عرق ألباني في هذه المنطقة.

٣٢ - وقال إنه، وإن كانت السياسة السلمية التي يتبعها القادة الألبانيون الشرعيون قد مكنت من تفادي إراقة الدماء، فإن رفض سلطات بلغراد الدخول في حوار مع ممثلي الألبانيين هو أمر ينذر بالخطر؛ وما لم تحل مشكلة كوسوفو على أساس احترام رغبة شعبها، فلن يمكن إقامة سلم في المنطقة؛ وبناء على ذلك فإن بلده يدعو إلى استئناف الحوار عن طريق الوساطة بين سلطات بلغراد والمؤسسات الألبانية المشروعة في كوسوفو.

٣٣ - وقال أخيرا، إن حكومته ترفض مزاعم سلطات بلغراد بشأن تدريب ألبانيين من كوسوفو في ما يسمى "معسكرات خاصة" في ألبانيا، ووصف هذه الأقوال بأنها زائفة تماما؛ وأضاف أن صربيا هي التي

(السيد كولا، ألبانيا)

تقيم، في الحقيقة، معسكرات تدريب لعصابات إرهابية تستعملها ضد الشعوب الأخرى في أراضي يوغوسلافيا السابقة؛ وقد شاركت بالفعل هذه العصابات، التي دربت في صربيا، في "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك وكوسوفو وفي أماكن أخرى. ودعا إلى محاكمة قادتها أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلى معاقبتهم على الجرائم التي يرتكبونها ضد الإنسانية.

٣٤ - السيد رضواني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده يؤيد بقوة مبدأ المساواة والتسامح، فضلا عن التنفيذ التام لبرنامج العمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ويشارك في الدعوة إلى انضمام الجميع إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز المساواة واحترام كرامة الإنسان. وأضاف أن بلده الذي يؤمن، بهدى من القرآن، أن جميع البشر قد ولدوا متساوين ويتمتعون بحقوق ومسؤوليات طبيعية متأصلة، يدين بشكل مطلق جميع أشكال العنصرية.

٣٥ - واستطرد قائلا إن "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك قد استمر، مع الأسف، في التصاعد، كما استمر التزايد في انتشار كره الأجانب وعدم التسامح والعنف ضد العمال المهاجرين في بعض البلدان الأوروبية. وبدا له من المذهل أن يرى مجلس الأمن من الضروري تلبية احتياجات المعتدين في البوسنة والهرسك، وكأن هدفه هو إقامة التوازن بين المعتدين والضحايا، لا إقامة العدل. وذكر أن المجتمع الدولي والمسلمين، الذين يتجاوز عددهم بليون نسمة في أرجاء العالم، لا يمكنهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي أكثر من ذلك وهم يشهدون الفظائع التي يرتكبها صرب البوسنة. وقال إنه يجب وقف "التطهير العرقي" على الفور، وتقديم مرتكبيه للعدالة؛ ويجب أيضا رفع الحظر غير القانوني على الأسلحة، المفروض على البوسنة

والهرسك، والسماح لحكومة هذا البلد بأن تمارس حقها في الدفاع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٦ - وأشار إلى أن تزايد كره الأجانب في بعض البلدان الغربية يدعو إلى القلق الشديد. ونوه بأن حالة المجتمعات الإسلامية والعمال المهاجرين المسلمين في أوروبا، حيث تنتهك أهم حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، تستحق أن تولى نظرا جادا. وأتبع ذلك بقوله إن الحجة الواهية التي تزعم فيها بعض البلدان الأوروبية أن مظاهر عدم التسامح العنصري والديني في مجتمعاتها هي من فعل أفراد أو مجموعات من الأفراد، ما هي إلا محاولة عقيمة لتحويل اتجاه النقد والضغط الدوليين، ورأى أنه ينبغي دعوة هذه البلدان إلى منع وقوع مزيد من التمييز والعنف ضد الأجانب المقيمين ضمن نطاق اختصاصها القانوني؛ وينبغي أيضا اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الحقوق الأساسية للمسلمين المهاجرين المقيمين في أوروبا، والحفاظ على هويتهم الإسلامية.

(السيد رضواني، جمهورية إيران الإسلامية)

٣٧ - وقال إن وفده يرحب بالدعوة الموجهة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، ويؤيد عرض تقريره على اللجنة الثالثة، ويعلق، أيضا، أهمية كبرى على العمل الذي تقوم به لجنة القضاء على التمييز العنصري، ويثني على مساهمتها في القضاء على الفصل العنصري. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي المضي في تعزيز هذه الهيئة من هيئات رصد المعاهدات.

٣٨ - السيد أوتويلو (نيجيريا): قال إنه على الرغم من أنه قد تم القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا فقد ظهرت أشكال أخرى للعنصرية في البوسنة والهرسك ورواندا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل المزيد لمكافحة الأشكال الجديدة للعنصرية وكره الأجنبي وعدم التسامح. وتؤيد نيجيريا برنامج العمل للعقد الثالث ويسرها أن تلاحظ الاعتراف الذي يحظى به تقاسم المسؤولية بين الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية لا سيما في مجال العمل الوقائي من خلال التثقيف المناسب.

٣٩ - وأشار إلى أن وفد بلده يؤيد أيضا إقامة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويوصي باتخاذ إجراء مماثل بالنسبة لرواندا. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر بوضوح أنه لا يمكنه أن يحتمل هذا التصرف.

٤٠ - ومضى قائلا إن نيجيريا تؤيد الاقتراح الذي طرحه الأمين العام في الوثيقة A/49/464 بأن تقوم الدول الأعضاء المعنية باتخاذ تدابير طارئة لوضع نهاية لأعمال العنصرية والتمييز العنصري ضد العمال المهاجرين واللاجئين، وأن تولي أيضا اهتماما خاصا لحالة النساء المنتميات إلى أقليات عرقية أو عنصرية.

ولكن من المخيّب للآمال أن نلاحظ في الوثيقة E/1994/97 أن المساهمات المقدمة للصندوق الاستئماني لبرنامج العمل للعقد الثالث لا تزال أدنى من المستويات المرجوة. وتحتاج لجنة حقوق الإنسان إلى مزيد من الدعم المالي للاضطلاع بولايتها. وتؤيد نيجيريا القرار الذي اتخذته لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن بناء السلم في رواندا وتنضم إلى البلدان الأخرى في إدانتها للأنشطة الإرهابية التي اضطلع بها ضد المنظمات اليهودية في بوينس آيرس ولندن في تموز/يوليه ١٩٩٤.

٤١ - واستطرد قائلا إن وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤدي دورا هاما في الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية. ويمكن للعمل الوقائي المنفذ من خلال التثقيف أن يزيد الوعي العام بشرور هذه الظاهرة. وينبغي إيلاء النظر لتدريب المدرسين على غرس احترام الفروق الثقافية في نفوس الأطفال، والقضاء على التعصب.

٤٢ - وأشار إلى أن وجود تشريع صارم ضد التمييز العنصري وسرعة محاكمة الأشخاص المتهمين بالعنصرية يشكلان عنصرين أساسيين في استراتيجيات مناهضة العنصرية. كما أن التثقيف بهدف تيسير

(السيد أوتويلو، نيجيريا)

التكامل الاجتماعي وتعزيز احترام الفروق الفردية يعد فعالا في مكافحة الأسباب الجذرية للعنصرية. واختتم كلمته بأن عبر عن قلق وفد بلده إزاء الأنشطة التي يقوم بها المرتزقة التي أوردها المقرر الخاص المعني بهذه المسألة في تقريره وعن أمل وفد بلده في أن تتعاون الدول الأعضاء مع المقرر الخاص لتمكينه من إنجاز عمله والتقدم بتوصيات مناسبة.

٤٣ - السيد ميشرا (الهند): أعرب عن اغتباط وفد بلده وهو يرحب بعودة جنوب افريقيا إلى مجتمع الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي لهذا المجتمع ألا يكتفي بأكاليل الغار التي كللته حيث أن التمييز العنصري لا يزال قائما في بعض أجزاء العالم.

٤٤ - ومضى قائلا إن لجنة القضاء على التمييز العنصري اعترفت بأن الإرهاب الدولي يمثل مسألة تثير قلقا شديدا. وقد وقعت الهند ذاتها ضحية لتصاعد الإرهاب و "التطهير العرقي" الذي نُفذ بتحريض من الخارج. فالأنشطة التي تثير التوتر العرقي أو العنصري تكون أنشطة خطيرة على وجه الخصوص إذا تمت بتفويض من الحكومات ذاتها أو كانت تمارسها الحكومات ذاتها، فهي تهدد المجتمع المدني وتبذر بذور الصراع فيه.

٤٥ - وأشار إلى أنه بنهاية عهد الاستعمار، تكون الأمم المتحدة قد وفّت بتعهدها بتمكين الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية والاستعمارية من ممارسة حقها في تقرير المصير، بل وبُدئ في هذه العملية

في حالة الشعب الفلسطيني. وقال إن الحق في تقرير المصير في عصر ما بعد الاستعمار ما هو إلا حق الشعوب في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدودها الوطنيـــــة؛ وينبغي ألا يـُؤول على أنه يعني إذنا باتخاذ أي إجراء يكون من شأنه أن يقطع أوصال السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول ذات السيادة أو يخل بهذه السيادة أو الوحدة.

٤٦ - وأوضح أن الشعور بالغبطة لانتهاء الحرب الباردة قد شجع على تزايد عدد الدول وتعرضت الدول المتعددة الأعراق للهجوم. وينبغي لصالح السلم والأمن والرفاه الاقتصادي مقاومة هذا الميل نحو التجزئة. إن مفهوم تقرير المصير لم يعد مفيدا في حل مشاكل الدول المتعددة الأعـــــراق. ولن يمكـــن التعبير عن الهويات العرقية في نطاق الكيانات الوطنية القائمة إلا من خلال التسامح والحلول التوفيقية وليس عن طريق الانفصالية. إن مبدأ تقرير المصير الوطني لم يعد يوفر المبرر الوحيد للتنظيم السياسي، وينبغي احتواء الحركات الهدامة التي ظهرت باسمه. وإن قوى التطرف والإرهاب والانفصالية تهدد وحدة الدول المتعددة الأعراق التي يجب أن تبقى سلامتها الإقليمية دون انتهاك.

(السيد ميشرا، الهند)

٤٧ - وأضاف قائلا إن ممثل باكستان كان حاذقا في استغلاله بنود جدول الأعمال المطروحة على اللجنة لكي يقحم في النقاش الشواغل المستحوذة عليه المتصلة بالهند. فتقرير المصير هو مفهوم استغلته باكستان "إلى آخر رمق" في سياق كشمير. ولكن شعب هذه المنطقة مارس هذا الحق عن طريق الاشتراك في الانتخابات الديمقراطية على مر السنين. وإن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند وستظلان كذلك إلى الأبد؛ إن ممثل باكستان يناقض نفسه حين يدعي أن هذا الجزء هو جزء من بلده بينما يدعو في الوقت ذاته إلى تقرير المصير. إن ممثل باكستان لم يكن دقيقا حينما أعلن أن باكستان قد خرجت إلى حيز الوجود من خلال عمل من أعمال تقرير المصير. وعلى فرض أن هذه الدولة قد أنشئت من أجل السكان المسلمين في شبه القارة الهندية، فإنها لم تضم في الأصل إلا ٦٥ في المائة فقط من هؤلاء السكان واختارت أغلبية سكانها بعد ذلك الانفصال عنها وإقامة دولة أخرى. وينبغي لباكستان لذلك أن تتجنب تأييدها السفيه لمبدأ تقرير المصير الذي يمكن أن تسيء استعماله في المستقبل أي مجموعة من الأشخاص ممن لهم هوية إقليمية أو لغوية أو طائفية.

٤٨ - واستطرد قائلا إن اتفاق سيملا لعام ١٩٧٢ قرر ضرورة تسوية جميع الخلافات المعلقة بين الهند وباكستان عن طريق المفاوضات الثنائية. وحيث أن باكستان قد انتهكت هـــــذا الاتفاق ثم تنصلت منه، فلا يحق لها أن تتكلم عن الالتزامات سواء المتعددة الأطراف أو الثنائية.

٤٩ - واختتم كلمته قائلا إنه لن يمكن تحقيق السلم والرخاء لجميع الدول بغض النظر عن حجمها أو تكوينها أو الأعراق الموجودة فيها أو تاريخها أو نظام الحكم السائد فيها إلا من خلال التسامح المتبادل والديمقراطية والانفتاح في إطار الحضارة العالمية.

٥٠ - السيد سول (جنوب افريقيا): قال إن وفد بلده يشعر بالامتنان للعدد الكبير من الرسائل الودية التي تلقاها. وإن استجابة اللجنة الحارة للتطورات التي تشهدها جنوب افريقيا جعلت وفد بلده يشعر بترحاب حقيقي.

٥١ - السيد كزويان (أرمينيا): تكلم ممارسا لحق الرد، فأشار الى البيان الذي أدلى به في وقت سابق من الجلسة ممثل أذربيجان وقال إن الإشارة الى نزاع ناغورني كاراباخ بوصفه نزاعا بين أرمينيا وأذربيجان أو الى "العدوان" الأرميني ضد أذربيجان هي إشارات مضللة. فالنزاع القائم هو نزاع بين شعب ناغورني كاراباخ، الذي يناضل من أجل تقرير المصير، وحكومة أذربيجان. وأرمينيا غير متورطة بصورة مباشرة في النزاع وليس لها أي مطالبات إقليمية ضد أذربيجان. وقال إن حكومته تعترف بمبدأي تقرير المصير والسلامة الاقليمية للدول، وهما مبدآن يتعارض أحدهما مع الآخر أحيانا.

(السيد كزويان، أرمينيا)

٥٢ - واستطرد قائلا إن شعب ناغورني كاراباخ، الذي أعرب سلميا عن رغبته في تقرير المصير، تعرض لمذابح منظمة وعمليات ترحيل على يد السلطات الأذربيجانية؛ وقد قوى هذا من تصميمه، ولكنه تسبب أيضا في أزمة لاجئين في أرمينيا، حيث أجبر ٠٠٠ ٣٥٠ مدني على الفرار من ناغورني كاراباخ إليها. وبالاضافة الى ذلك، فقد فرضت أذربيجان حصارا على أرمينيا وناغورني كاراباخ، مسببة صعوبات اقتصادية جمة. وأجبر سكان هذه المنطقة على الدفاع عن أنفسهم لكي يتجنبوا عمليات الترحيل الجماعي وإبادة الجنس. وكان الهدف من قيام قوات الدفاع من ناغورني كاراباخ باحتلال منطقة من أراضي أذربيجان هو إنهاء عمليات القصف المستمر التي تقوم بها قوات أذربيجان.

٥٣ - وأضاف قائلا إن أرمينيا بوصفها طرفا ثالثا مهتما، دعت باستمرار إلى حل النزاع سلميا عن طريق تسوية من خلال التفاوض، وأسهمت مساهمة بناءة في عملية السلم التي اضطلع بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أعربت كل من أرمينيا وناغورني كاراباخ مرارا عن استعدادهما للامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥٤ - السيد اكرام (باكستان): تكلم ممارسا لحق الرد، فأشار الى البيان الذي أدلى به ممثل الهند وقال إن مفهوم السلامة الإقليمية لا ينطبق إلا على الدول والأجزاء من الدول المنشأة بصورة قانونية. وهذه ليست حالة جامو وكشمير. وتوضح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أن مسألة جامو وكشمير ستحسم حسما نهائيا

وفقا لرغبة الشعب المعرب عنها عن طريق استفتاء عام. ومن الواضح أن المنطقة قيد المناقشة هي إقليم متنازع عليه؛ وإن الهند وليس باكستان هي التي لم تنفذ قرارات مجلس الأمن مما يحول دون إجراء استفتاء حر وعادل ودون إقامة المنطقة المنزوعة السلاح المتفق عليها.

٥٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي للجنة أيضا أن تلاحظ التهديد الذي تنطوي عليه ملاحظات الممثل الهندي التي أشار فيها الى فقدان باكستان لأراض. فهذه الخسارة نتجت عن حرب عدوانية شنتها الهند؛ لكن عددا كبيرا من البلدان التي أيدت الهند في هذه الحرب قد تفككت منذ ذلك الحين. وينبغي للهند أن تفهم أنها لن يمكنها أن تفرض إرادتها على شعب كشمير وينبغي أن توافق على سحب جيشها القائم بالاحتلال؛ وعند ذلك فقط يمكن أن يكون هناك سلم في شبه القارة.

٥٦ - السيد نصيروف (أذربيجان): تكلم ممارسا لحق الرد، فقال إن اللجنة ليست هي المنتدى المناسب لمناقشة النزاع الأرميني الأذربيجاني. إذ لا يمكن النظر في مسألة ناغورني كاراباخ بصورة منفصلة عن بقية الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها القوات الأرمينية. والنزاع يجري النظر فيه في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛ وينبغي للوفد الأرميني أن يقدم حججه الى هاتين الهيئتين.

٥٧ - السيد ميشرا (الهند): تكلم ممارسا لحق الرد، فقال إنه أيا كانت المناسبة فإنه يمكن توقع أن تغتنم باكستان كل فرصة لإثارة مشكلة كشمير البالية. وبموجب اتفاق سيملا، ينبغي أن تجرى أي مناقشة لهذه المشكلة على أساس ثنائي. والهند مصرة على موقفها المتعلق بمسألة الاستفتاء. ووفقا لما أعلنته مؤخرا رئيسة وزراء باكستان، فإن الأغلبية قد لا تختار باكستان، إذا ما أجري هذا الاستفتاء. وكرر موقف وفد بلده الذي مفاده أن جامو وكشمير هما جزء لا يتجزأ من الهند وستظلان كذلك في المستقبل.

٥٨ - السيد اكرام (باكستان): تكلم ممارسا لحق الرد، فقال إن المؤسسة العسكرية الهندية قامت بعملية إبادة للجنس في كشمير. ويتمثل الموقف الباكستاني في أن كشمير إقليم متنازع عليه في حين تدعي الهند أنها جزء لا يتجزأ من أراضيها. وهذا أمر متروك لشعب كشمير لكي يبت فيه، وقال إنه يتحدى الحكومة الهندية أن توافق على إجراء استفتاء إذا كانت واثقة من أن الشعب لن يختار باكستان. وستلتزم حكومة باكستان بالنتائج.

٥٩ - السيد ميشرا (الهند): تكلم ممارسا لحق الرد، فأشار الى البيان الذي أدلى به ممثل باكستان في الجلسة السابقة الذي قال فيه إن كشمير، بوصفها منطقة أغلبها مسلمون، كان ينبغي أن تكون جزءا من باكستان، عملا بمبدأ التقسيم، وباعتراف قادة باكستان ثبت أن هذا البلد هو الذي بدأ الحروب الثلاث

جميعها التي شـُنت ضد الهند، وأنه يدير معسكرات للتدريب في أراضيه لشن هجمات إرهابية على بلدان أخرى من بينها الهند.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥